الفصل الثانى
تحليل أثر استثمار الأموال عن طريق المشاركة فى الإسلام على الربحية والنمو

● **تمهيـــد :**

لقد اهتم الإسلام بالعمل الجماعى والمشاركة فى الأنشطة المختلفة والأعمال بهدف تقوية العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأمة الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد بين القرآن الكريم ذلك فقال تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ** ﴾ [المائدة: ٢]، وقال رسول الله ﷺ: « يد الله مع الجماعة »[١]، وتعتبر الشركات من أهم نماذج التعاون الاقتصادى بين الناس حيث تساعد على استثمار الأموال وتشغيل الطاقات البشرية المعطلة والاستفادة من المواهب مما يؤدى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولقد اهتم فقهاء المسلمين بالشركات واستنبطوا لها القواعد والأحكام الشرعية حتى تحقق ما تصبو إليه من منافع للناس ولتقوية نظام المعاملات.

ويختص هذا الفصل بدراسة وتحليل أثر استثمار الأموال عن طريق المشاركة على الربحية والنمو فى إطار نظام الشركات فى الإسلام، فبعد بيان مفهوم المشاركة فى الإسلام، ننتقل إلى دراسة الصيغ البديلة لاستثمار الأموال عن طريق المشاركة من خلال الشركات فى الشريعة الإسلامية ومزاياها، يلى ذلك دراسة تحليلية لآثار استثمار الأموال عن طريق المشاركة الإسلامية على الربحية مع توضيح ذلك بأمثلة رقمية افتراضية مع المقارنة بالنظام الربوى.

---

(١) رواه الترمذى والنسائى.

● **طبيعة ومجالات استثمار الأموال عن طريق المشاركة فى الإسلام :**

تعتبر الشركات من أهم صور استثمار الأموال عن طريق المشاركة لذلك نرى أن نعطى نبذة موجزة عن مفهومها وأنواعها فى ضوء الشريعة الإسلامية وذلك كمدخل وأساس للفصل.

مدلول الشركة لغة :

الشركة فى اللغة مصدر من الفعل شرك يشرك شركا وشركة وشركت بينهما فى المال وأشركته جعلته شريكا»[١]، وتعنى الاختلاط أى خلط الشريكين[٢]، أو خلط المالين[٣].

أشار إلى هذا المعنى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فى حديثه الشريف فقال : «الناس شركاء فى ثلاثة : فى الماء والكلأ والنار»[٤]. وحديث معاذ أنه أجاز بين أهل اليمن الشرك أى الاختلاط فى الأرض، وهى أن يدفعها صاحبها إلى آخر بالنصف أو الثلث أو نحو ذلك وحديث عمر بن عبد العزيز أن الشرك جائز أى الاشتراك. وحديث أم معبد «تشاركن هزلى مخهن قليل» أى عمهن الهزال فاشتركن فيه»[٥].

يتبين مما سبق أن المقصود بالمشاركة لغة هو : الخلط المطلق بين شيئين سواء أكان فى المال أو فى الشريكين أو فى غيرهما.

مدلول الشركة اصطلاحا :

يختلف معنى الشركة اصطلاحا باختلاف أنواعها، فيوجد فى كتب الفقه أنواع مختلفة من الشركات مثل المفاوضة، والعَنَانْ، والأبدان والوجوه.

---

(١) المغربى الفيومى، «المصباح المنير»، ص ٣٦٧.

(٢) ابن منظور، «لسان العرب» جـ٢، ص ٣٣٣.

(٣) محمد علاء الدين الإمام، «الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر» جـ١، ص ٧٢٢.

(٤) محمد بن إسماعيل الصنعانى، «سبل السلام شرح بلوغ المرام». جـ٣، ص ١١٧

(٥) ابن منظور، «لسان العرب». جـ٢، ص ٢٣٥.

ولقد تباينت آراء فقهاء المسلمين فى تحديد مفهوم الشركة فيرى الحنابلة «أنها الاجتماع فى استحقاق أو تصرف».

ويرى الشافعية «أنها ثبوت الحق شائعا، أى عامًّا بين الشركاء فى شئ واحد أو عقد يقتضى ذلك. ويرى الأحناف: «أنها اختصاص اثنين أو أكثر لمحل واحد» والمراد بالمحل هنا الشئ الواقع عليه الشركة كالأرض والمال وغيرها»[1].

من التعريفات السابقة يتبين أن الشركة فى الفقه الإسلامى تعنى ثبوت الحق فى شئ واحد لا ثنين أو أكثر على جهة الشيوع مع المشاركة فى الربح أو تحمل الخسارة.

مشروعية الشركة فى الإسلام:

تعتبر الشركات من أهم مجالات استثمار الأموال فيما أحله الله سبحانه وتعالى، وتنميته والحصول على الربح، وهى من العقود التى لا خلاف عليها فى الشرع لأنها تحقق المنفعة للجميع، وهى ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع وفيما يلى أدلة مشروعيتها:

(١) الدليل من القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿ **وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ** ﴾

[ص: ٢٤]

ويفهم من هذه الآية الكريمة وجود الشركة والشركاء، لأن معنى الخلطاء الشركاء، رغم ذكرها فى معرض الخصومة ولكنها تقرر وجود الشركة وإن كان كثير من الشركاء ليظلم بعضهم بعضا.

(٢) الدليل من السنة النبوية الشريفة: لقد روى أن زيد بن أرقم والبراء ابن عازب كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ ذلك رسول الله – صلى

---

(١) د. عبد العزيز عزت الخياط، «الشركات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى» جـ١، ص ٣٣ وما بعدها.

الله عليه وسلم – فأمرهما أن ما كان بنقد فأجيزوا وما كان نسيئة فردوه»[1]

ويفهم من هذا الحديث جواز الشركة عموما، وجواز التعامل بها نقدا لانسيئة[2].

كما روى عن النبى – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: يقول الله تعالى: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما»[3]. ويفهم من هذا الحديث أن الله سبحانه وتعالى يضع البركة للشريكين فى مالهما مع عدم الخيانة، ويمدهما بالرعاية والمعونة ويتولى حفظ مالهما.

(٣) الدليل من الإجماع: «فقد أجمع الفقهاء على أن الناس يتعاملون بالشركة من لدن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى يومنا هذا من غير نكير»[4]، فهذا دليل على مشروعيتها، وجاء فى المغنى لابن قدامة «أن المسلمين أجمعوا على جواز الشركة بالجملة»[5].

ويعتبر عقد الشركة كسائر العقود التى تقوم على أركان وشروط يتوقف عليها انعقاده وصحته ونفاذه ولزومه.

وهذه الأركان هى: العاقدان والصيغة والمال والعمل وليس هذا هو مجالنا لمناقشة ذلك تفصيلا ونرجو القارئ الرجوع إلى كتب الفقه المتخصصة المذكورة فى الهامش[6].

---

(١) رواه أحمد والبخارى بمعناه.

(٢) ابن قدامة، «المغنى والشرح الكبير»، جـ٥، ص ١٠٩.

(٣) رواه أبو داود وصححه الحاكم.

(٤) أبو بكر محمد بن أبى سهل السرخسى، «المبسوط» جـ١١، ص ١٥٥.

(٥) ابن قدامة، «المغنى والشرح الكبير»، جـ٥، ١٠٩.

(٦) لمزيد من التفصيل والبيان يرجع إلى:

– ابن قدامة، «المغنى والشرح الكبير» جـ٥، ١١٠

– السيد سابق، «فقه السنة»، المجلد الثالث، ص ٣٥٤ وما بعدها

– د. عبد العزيز الخياط، «الشركات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى» جـ١، ص ٧٥ وما بعدها

الشروط العامة للشركات فى الإسلام:

تتلخص أهم شروط الشركات فى الإسلام فى البنود الآتية[١]:

١ – أن يكون رأس المال معلوما للشريكين عند العقد.

٢ – أن يكون رأس المال جاهزا ساعة العقد أو فى حكم الحاضر.

٣ – أن يكون الربح جزءا شائعا معلوم النسبة بينهما.

٤ – أن يكون المعقود عليه قابلا للوكالة وفى هذا الشرط خلاف بين العلماء.

٥ – أن يكون تصرف كل شريك غير مضر بنشاط الشركة.

أنواع الشركات فى الإسلام:

تتضمن كتب الفقه العديد من أنواع الشركات يمكن تلخيص أهمها فى الشكل البيانى التالى[٢]:

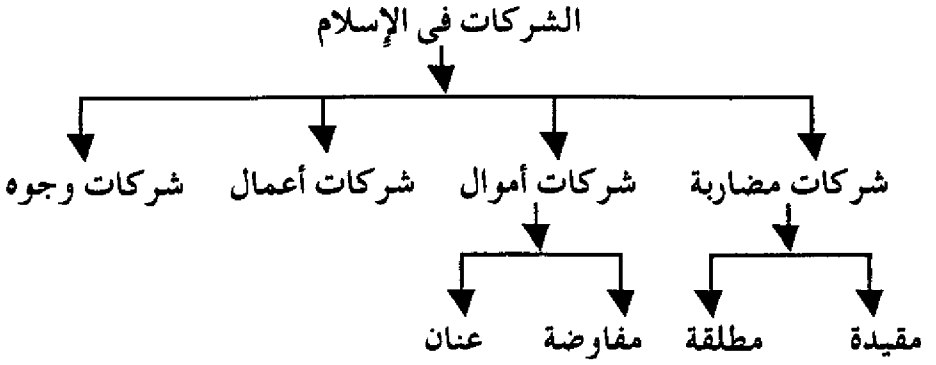

وحيث إنه قد تم مناقشة شركات المضاربة فى الفصل السابق، لذلك فسوف نركز فى هذا البند على الأنواع الأخرى.

أولا: شركات الأموال: وهى عبارة عن شركة يتراضى فيها اثنان أو أكثر

---

(١) د. رشاد حسن خليل، «الشركات فى الفقه الإسلامى»، مجلة البنوك الإسلامية العدد ١٥، ص ٣٧.

(٢) د. حسين شحاته، «المحاسبة فى الإسلام»، ص ١١٢ – ١٢٨.

على أن يساهم كل منهم بمبلغ معين من المال بالإضافة إلى جهوده، وذلك للقيام بأى نشاط ، وتوزع الأرباح والخسائر بينهما حسب الاتفاق. وتنقسم شركات الأموال إلى نوعين هما:

النوع الأول: شركات المفاوضة: وهى شركة بين اثنين أو أكثر يتساوى فيها الشركاء فى المال والتصرف والدين، ولكل شريك أن يعمل برأيه دون الرجوع إلى الآخرين. ما دام فى هذا العمل خير لهم.

النوع الثانى: شركات العنان: يعتبر هذا النوع من أهم شركات الأموال فى الإسلام ولقد أجازها جمهور الفقهاء، ويمكن تعريفها بأن يشترك اثنان أو أكثر فى مباشرة أى نوع من النشاط المشروع على أن يقدم كل منهم حصته فى رأس المال كما يساهم بمجهوده ويكون الربح أو الخسارة بينهما حسب نسبة المال أوحسب الاتفاق.

ثانيا: شركات الأعمال: وهى أن يشترك اثنان أو أكثر فى القيام بعمل معين ويكون ما يكسبانه مشتركا بينهما حسب الاتفاق المشروع فقها، وتقوم هذه الشركات على فكرة المشاركة فى الأعمال التى تتطلب مجهودا فكريا أو بدنيا، ولشركة الأعمال أنواع وأشكال عديدة، وما زالت موجودة حتى الآن، وهناك تسميات مختلفة لشركة الأعمال نذكر منها «شركة الأبدان، شركة الصنائع».

ثالثا: شركات الوجوه: فهى أن يشترك اثنان أو أكثر فى شراء بضاعة بالنسيئة وبيعها بالنقد واقتسام ما يتحقق من ربح بينهما ويعتمدون فى ذلك على جاههم وأمانتهم، وثقة الناس بهم، لذلك يقول الفقهاء بأنها شركة قائمة على الذمم أو شركة المفاليس لأنها تنشأ بدون رأس المال، ولذلك يطلق عليها

اسم: شركة المفاليس أو شركة الذمم وهى تشبه فى الوقت المعاصر توزيع البضاعة بالعمولة أو الوكالات التجارية.

● **مزايا استثمار الأموال عن طريق المشاركة فى الإسلام:**

من أهم مزايا استثمار الأموال عن طريق نظام المشاركة فى الإسلام مايلى[1]:

١ – تفاعل رأس المال والعمل فى تنمية المجتمع وذلك بالبحث عن أفضل مجالات الاستثمار والبحث عن أرشد الأساليب لاستثمار الأموال وهذا ما يمكن لكل شريك فى أن يقدم خبراته الفنية فى ذلك.

٢ – يحصل صاحب المال على ربح عادل عند مشاركته للآخرين حيث يقومون بتشغيل المال واستثماره وبذلك يخرج المستثمر من دائرة حبس المال إلى دائرة تداوله مما يدعم اقتصاديات العالم الإسلامى[2].

٣ – تحرير الأموال المستثمرة طبقا لنظام المشاركة من الفائدة المحددة وهى الربا ولذلك أوصى الرسول – صلى الله عليه وسلم – باستثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة.

---

(١) يرجع فى هذا الموضوع إلى:

– د. حسن العنانى، «دور البنوك الإسلامية فى تنمية المجتمع»، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ، صـ ٥٠ وما بعدها.

– د. أحمد النجار، «الاقتصاد الإسلامى»، بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى، من مطبوعات المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جدة، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٠م، صـ ٣٦٥ – ٣٦٦.

(٢) يوجد خلاف فقهى حول ما هو الكنز فى الإسلام؟ الرأى الأول: كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز. الرأى الثانى: كل مال مقيد ومحبوس عن التداول حتى ولو دفعت زكاته، وأميل إلى الرأى الأول.

٤ – قيام الشركات باستثمار الأموال بالمشاركة وعدم اعتمادها على الفرق بين سعرى الفائدة الدائنة والمدينة، وكذلك مدعاة لتنشيط عمليات التنمية فى المجتمع عن طريق تجنيدها لكل طاقاتها وإمكانياتها الفنية فى استخدام الأموال التى لديها.

٥ – يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات العالم الإسلامى، حيث يساعد على تشغيل المال وعدم حبسه وهذا بدوره يحقق تنمية اقتصادية من خلال تشغيل العمالة وتوفير الاحتياطات الأساسية للأمة الإسلامية.

٦٦ – قدرة الشركات على التكييف والتلاؤم المستمر مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد بطريقة عضوية كما يصبح كل من أطراف الشركة قادرين على مواجهة الأزمات بصلابة وعدم التأثر بها.

٧ – يحقق نظام المشاركة عدالة فى توزيع العائد بما يساهم فى عدم تركيز الثروة وتقليل التفاوت بين الدخول كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية.

٨ – إن عائد المشاركة أعلى من عائد سعر الفائدة الثابت، الأمر الذى يعود بالنفع على الشركة فيمكنها من تغطية مصاريفها الإدارية فى أقل وقت ويجزى أطراف المشاركة من ناحية أخرى.

٩ – فى تطبيق مبدأ المشاركة تحرير للفرد من نزعة السلبية التى يتسم بها المودع الذى يودع ماله انتظارا للفائدة.

● التباين بين مفاهيم استثمار الأموال عن طريق المشاركة فى الإسلام والمشاركة فى الفكر المعاصر:

هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين مفاهيم استثمار الأموال عن طريق

المشاركة فى الإسلام ومفاهيم استثمار الأموال فى الفكر المعاصر الذى يقوم على الإقراض، وفيما يلى أهم هذه الأوجه[1]:

١ – تشبه شركة التضامن شركة المفاوضة فى الشريعة الإسلامية فى كثير من الأحكام ماعدا شرط التساوى فى المال والدين والتصرف، ومن أهم هذه الأوجه:

أ – شروط أهلية الوكالة والكفالة فى المتعاقدين، وهى منطبقة على الشريك المتضامن.

ب – شرط التزام الشركاء بديون الشركة منطبق على ضرورة إيفاء المدين من أموال الشركاء المتضامنين إذا لم تف شركة التضامن بذلك.

ومن ناحية أخرى تشبه شركة التضامن شركة العنان فيما يتعلق بجواز اختلاف الشركاء فى حصص رأس المال.

٢ – لا تخرج شركة التوصية البسيطة عن كونها نوعا من أنواع شركات المضاربة.

٣ – لا تخرج شركة المحاصة عن أحد صور شركات المضاربة أو العنان.

٤ – تعتبر شركات المساهمة من الشركات الجائزة شرعا وتنطبق عليها قواعد الشركات فى الشريعة الإسلامية.

٥ – ينطبق على الشركات ذات المسئولية المحدودة ما ينطبق على شركات المضاربة والعنان من قواعد وهى جائزة شرعا.

٦ – تتميز الشركات فى الإسلام بأنها مقيدة بقيود وشروط، فلم يجعل الاشتراك – أى اشتراك – مباحا ولم يمنع الاشتراك مطلقا حتى لا يطغى غنى على فقير، ولا كثير مال على قليل مال، ولا تستبد فئة من أصحاب الأموال بثروات البلاد، يتحكمون فى مصائرها ويوجهونها لصالحهم، وحتى لا تطغى

---

(١) د. عبد العزيز الخياط، «الشركات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى»، القسم الثانى، ص ١٢٧ وما بعدها.

المصالح الخاصة على المصالح العامة، ويضحى بها من أجل مصالح أصحاب الشركات الكبرى كما نشاهد فى النظام الرأسمالى الطبقى.

٧ – تهدف القيود التى وضعها الإسلام – للشركات – إلى منع الاستغلال وحماية للصالح العام، وحجزا عن وقوع الضرر العام، وذلك لأن الغرض الذى يبعث الناس على إنشاء الشركات فى نظر الإسلام هو الربح، سواء أكان للأفراد أوللأمة، وهذا الربح موجه ومحدد بقيود هى أوامر الله ونواهيه، فلا تتعامل الشركة بالمحرم ولا تستخرج الربح من سحت كالاحتكار والربا، ولا تقوم على استعباد العامل أو الفرد، فالحافز للمسلم على الاشتراك وإن كان هو تحصيل الربح أصلا، إلا أنه يبتغى فى ذلك مرضاة الله، ومرضاة الله تقتضى أن يتقيد بأوامره وأن يبتعد عما نهى عنه، وذلك يستلزم منه ألا يتعامل بالربا، وأن يبتعد عن الغش والضرر والغرر وأن لا ينشئ شركة أو يتقاضى ربحا فيه معصية الله، وهذه النواحى غير موجودة فى نظم الشركات المعاصرة.

٨ – تسعى الشركات فى الغرب إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من أى طريق حتى ولو أدى ذلك إلى ضرر المجتمع كما يحصل فى انتشار التعامل الربوى المقيت أو إباحة الاحتكار وغير ذلك، بخلاف الشركات فى الإسلام إذ إن تحقيق الربح مقيد بما قيده به الشرع.

● تحليل أثر استثمار الأموال عن طريق المشاركة على الربحية والنمو:

مما لا شك فيه أن هناك اختلافا جوهريا بين أسلوب استثمار الأموال عن طريق المشاركة فى الإسلام وأسلوب الاستثمار عن طريق الشركات المعاصرة، وحيث إن هناك أنواعا مختلفة من الشركات، فسوف نركز على شركات العنان.

ولقد ناقشنا فى الصفحات السابقة أثر استثمار الأموال عن طريق المشاركة على الربحية مع المقارنة بالنظام الربوى وتبين ما يحتوى عليه نظام المشاركة

الإسلامية من مزايا لا توجد فى الشركات المعاصرة التى تعتمد فى تمويلها على النظم الربوية، وخلصنا إلى أن الربحية تكون أعلى فى حالة المشاركة عنه فى حالة النظام الربوى، ولكن هذه الخلاصة تحتاج إلى تحليل رقمى فى ظل ظروف وحالات بديلة وذلك حتى يطمئن من يكون عنده شك، وهذا ما سوف نناقشه فى الصفحات التالية.

أثر استثمار الأموال عن طريق المشاركة الإسلامية على الربحية مع المقارنة:

فلو فرض أن هناك شخصين هما عمر وخالد يملك كل منهما على التوالى ١٠٠٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠٠٠ جنيه وأرادا استثمار هذه الأموال مع افتراض أن فى الحالة الأولى تودع هذه الأموال فى بنك بمعدل فائدة ثابت مثلا ١٠٪.

الحالة الثانية : كبديل للنظام الربوى هو تكوين شركة عنان بين عمر، خالد فى ظل الظروف العادية وكان متوسط الأرباح مثلا ١٥٪، على أن توزع الأرباح بنسبة ١ : ٢ ففى ضوء البيانات السابقة يمكن تصوير الجدول التالى لبيان عائد المشاركة من عائد الإيداع فى البنك الربوى كما يلى:

الحالة الأولى: فى ظل الظروف العادية:

بيـــان	رأس المال	النظام الربوى فائدة ١٠٪	نظام المشاركة الإسلامية متوسط الأرباح ١٥٪
عمر	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
خالد	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
إجمالى	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٥٠٠٠

جدول رقم (١٦)

التعليق على الجدول السابق:

١ – زادت أرباح المشاركة عن فائدة رأس المال بمقدار ٥٠٠٠ جنيه للشريك عمر.

٢ – زادت أرباح المشاركة عن فائدة رأس المال بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه للشريك خالد.

الحالة الثانية: في ظل ظروف الكساد:

لو فرض في مثالنا السابق أنه حدث كساد في نشاط الشركة وكان متوسط الأرباح مثلا ٩٪ ، مع افتراض التزام البنك بدفع ١٠٪ فائدة على الأموال المودعة في حالة الاستثمار الربوى. في ظل هذه الحالة يمكن تصوير الجدول التالى لبيان عائد المشاركة من عائد الإيداع في البنك الربوى كما يلى:

بيـــان	رأس المال	النظام الربوى فائدة ١٠٪	نظام المشاركة الإسلامية متوسط الأرباح ١٥٪
عمر	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٠٠٠
خالد	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠
إجمالى	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠

جدول رقم (١٧)

التعليق على الجدول السابق:

نلاحظ أنه في ظل النظام الربوى يحصل صاحب المال على فائدة رأس المال وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه بينما يحصل مستثمر المال بطريق المشاركة في هذه الحالة على ٩٠٠٠ جنيه بخسارة قدرها ١٠٠٠ جنيه وهذا لا يمثل خطورة حيث احتمال استمرار نشاط المشاركة (لأن طبيعة المشاركة الربح والخسارة). وبالتالى

يعوض الخسارة التى لحقت به فى حالة الكساد وسيتضح ذلك الأمر جليا فى حالة الرواج.

الحالة الثالثة: فى ظل ظروف الرواج:

فلو فرض فى مثالنا السابق أنه حدث رواج فى نشاط الشركة وكان متوسط الأرباح مثلا ٢٥٪ مع افتراض التزام البنك الربوى بدفع ١٠٪ فائدة على الأموال المودعة فى حالة الاستثمار الربوى. فى ظل هذه الحالة يمكن تصوير الجدول التالى لبيان عائد المشاركة من عائد الإيداع فى البنك الربوى كما يلى:

بيـــان	رأس المال	النظام الربوى فائدة ١٠٪	نظام المشاركة الإسلامية متوسط الأرباح ١٥٪
عمر	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
خالد	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
إجمالى	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٧٥٠٠٠

جدول رقم (١٨)

التعليق على الجدول السابق:

١ – زادت أرباح المشاركة عن أرباح الاستثمار الربوى للشريك عمر بمقدار ١٥٠٠٠ جنيه.

٢ – زادت أرباح المشاركة عن أرباح الاستثمار الربوى للشريك خالد بمقدار ٣٠٠٠٠ جنيه.

خلاصة التحليل المحاسبى:

المقارنة بين استثمار الأموال عن طريق المشاركة والاستثمار الربوى فى الحالات المختلفة:

بيـــان	نظام المشاركة الإسلامية			النظـــام الربـــوى		
	عادية	رواج	كساد	عادية	رواج	كساد
عمر	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
خالد	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
إجمالى	٤٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

جدول رقم (١٩)

التعليق على الجدول السابق:

يلخص هذا الجدول الجداول السابقة ويبرز الملاحظات المستقاه من نتائج التحليل السابق ذكرها تفصيلا.

● الخلاصـــة:

لقـد ناقـشـت فى هذا الفـصل أثر اسـتـثـمـار الأمـوال عن طريق المشـاركـة الإسلامية على الربحية والنمو وبين مزايا هذه الصيغة من الاستثمار من حيث أثرها الإيجابى على الأرباح ونمو الوحدة الاقتصادية.

ولقد توصلت إلى أن استثمار الأموال عن طريق المشاركة يحقق العديد من المزايا من أهمها ما يلى:

١ – تفاعل رأس المال والعمل فى تنمية المجتمع.

٢ – تحقيق العدالة فى توزيع العائد فى ظل نظام المشاركة.

٣ – تحرير الأموال المستثمرة من دائرة الكنز والربا.

كما تبين أن هناك فروقا أساسية بين استثمار الأموال عن طريق المشاركة الإسلامية والمشاركة فى الفكر المعاصر من أهم هذه الفروق أن الشركات فى الإسلام تتميز بأنها مقيدة بقيود وشروط حتى لا يطغى غنى على فقير ولا كثير مال على قليل مال كما هو فى الفكر المعاصر.

كما قمنا باستخدام أساليب التحليل المحاسبى باستخدام مجموعة من الأرقام الافتراضية لبيان أثر استثمار الأموال عن طريق المشاركة الإسلامية على الربحة والنمو فى ظل حالات مختلفة وكانت نتيجة التحليل تؤيد نتيجة العرض الفكرى.

* * *